خلال حلقة نقاشية تستهدف توضيح التداعيات الاقتصادية والبيئية

«النفط»: 1.3 مليار دولار.. الخسائر الناتجة عن تسرب الغاز من «نورد ستريم»

السوق الأوروبي ثاني أكبر سوق مستورد للغاز عالميا بعد السوق الآسيوي وهو الأكثر تأثرا بارتفاع الأسعار الفورية

«أوابك» قدرت كميات الغاز المسربة بنحو 0.75 مليار متر مكعب، وهي كمية تعادل حمولة 8 ناقلات نموذجية

الآثار البيئية الناتجة عن تسرب الغاز تعادل 15.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون

مرفأ الزور استقبل خلال الشهور التسعة الأولى من العام أكثر من 4.5 ملايين طن غاز طبيعي مسال

الشيخة تماضر الصباح خلال تكريمها للشيخ فهد الصباح

لقطة جماعية بعد الحلقة النقاشية

نظمت إدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الكويتية، أمس الثلاثاء، حلقة نقاشية بعنوان «تسرب الغاز من شبكة خطوط انابيب نورد ستريم والتداعيات الاقتصادية والبيئية «، حاضر فيها ممثل أوابك المهندس وائل حامد عبد المعطي، خبير صناعات غازية بالمنظمة، وحضرها عدداً من المهتمين والباحثين من الشئون الفنية والاقتصادية في الوزارة والضيوف من الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والإعلاميين.

وفي بداية الحلقة النقاشية، قالت مدير العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح، أن الحلقة النقاشية التي تنظمها الوزارة حضورياً تعتبر الأولى منذ تفشى جائحة كورونا، واضطرار الوزارة لعقد الندوات والحلقات النقاشية إلكترونياً عن بُعد طوال العامين الماضيين.

وذكرت ان وزارة النفط حريصة على عودة التفاعل الحضوري في الندوات والحلقات التي تعقدها وذلك لضمان استفادة جميع الحضور من الحلقة النقاشية، وطرح الاسئلة من الحضور، مشددة على ان الوزارة مستمرة في عقد العديد من الحلقات النقاشية خلال الفترة المقبلة والتي ستغطي العديد من القضايا النفطية على الساحة المحلية والعالمية.

من جانبه، قال خبير صناعات غازية في منظمة (أوابك) المهندس وائل حامد عبدالمعطي، أن السوق الأوروبي يعد ثاني أكبر سوق مستورد للغاز عالميا بعد السوق الآسيوي، وتصل درجة اعتماده على الواردات إلى 67%، مشيراً إلى أن روسيا شكلت نحو 32% من إجمالي الطلب الأوروبي على الغاز في عام 2021، لتتصدر بذلك قائمة الدول المصدرة للغاز إلى أوروبا. كما يعد السوق الأوروبي الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار الغاز الفورية كونه يتبع نظام التسعير القائم على العرض والطلب في السوق الفوري بما يصل إلى أكثر من 70% من إجمالي الواردات، بسبب عدم رغبته في توقيع عقود طويلة المدة مع كبار المنتجين.

وحول أبرز التداعيات الاقتصادية لحادث تسرب الغاز من خطي نورد ستريم2- ونورد ستريم2-، أوضح أن تقديرات أوابك بالنماذج الهندسية تشير إلى تسرب نحو 0.75 مليار متر مكعب من الغاز وهي كمية تعادل حمولة 8 ناقلات من الغاز الطبيعي المسال مجتمعة (حمولة 170 ألف متر مكعب لكل منها) والتي تسربت بالكامل في بحر البلطيق إلى الهواء الجوي، بخسائر 1.3 مليار دولار أمريكي. أما من جانب الآثار البيئية الناتجة عن الحادث، فقد أوضح المهندس وائل أنه تسبب في تسرب ما يزيد عن 555 ألف طن من الميثان الذي يعد أشر ضرراً على البيئة من غاز ثاني أكسيد الكربون لقدرته العالية على حبس الحرارة، حيث تعادل هذه الكمية نحو 15.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وهي الكمية التي تطلقها 3.3 مليون سيارة تعمل بالغازولين خلال عام كامل. وعن أبرز الدروس المستفادة من أزمة الغاز الأوروبية، فقد خلصت المحاضرة إلى:

•أهمية تنويع مصادر إمدادات الغاز، وعدم الاعتماد على «مصدر واحد»، وهو ما يبرز أهمية الغاز الطبيعي المسال في تحقيق أمن الطاقة الذي يمكن استيراده من عدة وجهات حول العالم.

•أهمية العقود طويلة المدة لضمان أمن الإمدادات وتجنب تعرض المستهلكين للتقلبات الفجائية والارتفاعات الحادة في أسعار الغاز الفورية

•التوازن بين قضايا المناخ ونزع الكربون من جانب، وتحقيق أمن الطاقة من جانب آخر، لضمان تحقيق منظومة للطاقة المستدامة في المستقبل.

وفي هذا السياق، أشاد خبير أوابك، بمشروع «مرفأ الزور» للغاز الطبيعي المسال في دولة الكويت الذي تم بدأ تشغيله شهر يوليو 2021، وهو المشروع الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بطاقة تغويز تصل إلى 3 مليار قدم مكعب يومياً وسعة تخزين تصل إلى 1.8 مليون متر مكعب. حيث مكن هذا المشروع دولة الكويت من تنويع مصادر إمداداتها من الغاز عبر استيراد الغاز الطبيعي المسال من عدة وجهات، فخلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 استقبل مرفأ الزور أكثر من 4.5 مليون طن غاز طبيعي مسال حسب التقديرات الأولية من عدة وجهات شملت دولة قطر، والولايات المتحدة، ونيجيريا، ودولة الإمارات، وسلطنة عمان، وترينيداد وتوباغو وبأسعار معقولة أقل بكثير من الأسعار السائدة في السوق الفوري، بفضل العقود طويلة المدة التي وقعتها مؤسسة البترول الكويتية مع كبار المنتجين ومن بينها العقد المبرم مع شركة قطر للطاقة لاستيراد 3 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 عاماً. موضحاً أن مثل هذه العقود تضمن توفير الإمدادات بشكل آمن وموثوق ومستدام إلى دولة الكويت، وكذلك تؤمن عائدات للدول المصدرة لضمان استمرار ضخ الاستثمارات في تطوير قطاع الغاز للالتزام بالكميات التعاقدية. علما بأن تكلفة حمولة ناقلة الغاز الطبيعي المسال (حجم 170 ألف متر مكعب) وصلت إلى 140 مليون دولار في السوق الفوري بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار، بينما تقدر تكلفتها في العقود طويلة المدة بنحو 35 مليون دولار، وهو ما يعني وفر بعشرات الملايين من الدولارات شهرياً لدولة الكويت.

«KIB» يشارك في نسخة العام من المؤتمر الاستثماري لـ «EFG Hermes»

أجاي توماس

عبد الله العسعوسي

محتلاً مكانةً ريادية بين رواد الصناعة المالية بتعزيز تواجده في الملتقيات والمحافل الدولية الكبرى، شارك بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً في أعمال الدورة السنوية السادسة عشرة من المؤتمر الاستثماري للمجموعة المالية «EFG Hermes One-on-One» والذي أقيم في دبي، في نسخته للعام – تحت عنوان «تجاوز تحديات التضخم واستكشاف الفرص الاستثمارية بالأسواق الناشئة والمبتدئة»- والذي أقيم تحت رعاية الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية.

هذا، وقد جاءت مشاركة KIB – ممثلاً في كل من مدير عام إدارة الرقابة المالية والتخطيط والمدير المالي، أجاي توماس، والمدير التنفيذي لعلاقات المستثمرين والتقارير المالية، عبد الله العسعوسي -بهدف تسليط الضوء على مستجدات البنك، وأبرز إنجازاته، إضافة إلى استعراض المعلومات والمؤشرات المالية وتطلعات قطاع الأعمال أمام جمهور من المستثمرين المحتملين.

وفي تعليقه حول استضافة البنك للمشاركة في هذا المؤتمر، قال توماس: «بداية، نود أن نتوجه بالشكر لـ EFG Hermes على تنظيم مؤتمر "EFGHermes" الاستثماري لبحث فرص الاستثمار في الأسواق الناشئة والمبتدئة، حيث يشهد مشاركة ممثلي الإدارات التنفيذية لمئات الشركات من كل دول المنطقة، والذين يعقدون اجتماعات مباشرة مع كبرى المستثمرين الدوليين بالعديد من المؤسسات المالية والشركات وفخر لنا في KIB أن كنا من بين المشاركين هذا الحدث الهام لتسليط الضوء على مستجدات البنك، وأبرز إنجازاته»

ومن جانبه، أشاد العسعوسي بجهود EFG Hermes المتواصلة لدعم المستثمرين ودفع مساعيهم الاستثمارية نحو فرص نمو واعدة في الأسواق الناشئة والمبتدئة المختلفة التي تعمل بها، مسلطاً الضوء على دور القطاع المصرفي الحيوي في هذا الإطار، باعتبارها من أقوى القطاعات في دول الخليج العربي، والتي خلال الأعوام الماضية استطاعت أن تغير من نماذج عملها لتواكب تطورات ما بعد الجائحة.وممثلين عن البنك، تبادل كل من توماس والعسعوسي أوجه النظر مع المشاركين خلال الجلسات الحوارية وحلقات النقاش، التي تطرقت إلى عدة مواضيع ملحة، حيث أبدى المشاركون اهتماما كبيرا بالتعرف على أحدث تطورات البنك وآخر مستجدات تنفيذ الاستراتيجية والبيانات والمؤشرات المالية للبنك.

وفي تعليق منه، صرح العسعوسي «اجتمعنا مع مجموعة من ممثلين شركات ومؤسسات استثمارية ومالية رائدة في هذا المؤتمر البارز، وسلطنا الضوء على أبرز إنجازات البنك وأحدث المعلومات والمؤشرات المالية للبنك، حيث يعتبر البنك نموذجا يحتذى به للشركات المدرجة في بورصة الكويت –السوق الأول، حيث نسعى إلى تأكيد كفاءتنا العالية، والقيمة المضافة التي نوفرها، وتميزنا في تنفيذ الإجراءات التطويرية التي تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية المعمول بها في هذا المجال، الأمر الذي يعزز آفاق النمو والتوسع لعملياتنا.

بالتركيز على مشهد الأسواق المالية في المنطقة، أشار توماس ضمن المناقشات التي بحثت الآفاق الجديدة للفرص الاستثمارية في دول الخليج العربي، إلى الانتعاش الذي شهدته منذ عام 2021، وهو الأمر الذي زاد من ثقة مجتمع الاستثمار في تلك الأسواق، نظراً للسياسات المالية والنقدية وسياسات إدارة المخاطر الناجحة التي تبنتها، منوهاً إلى سعي الكويت نحو توفير مناخ استثماري واعد.

«أسواق المال» تمنح «البيت» رخصة تسويق وحدات صندوق «سولي رود»

هيئة أسواق المال

منحت هيئة أسواق المال، شركة بيت الأوراق المالية رخصة تسويق عدد 2،125 ألف وحدة تمتلك حق التصويت من صندوق سولي رود للعقار الصناعي تسويقا خاصا داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمن.

وبحسب بيان للهيئة، قالت إن كل وحدة تتكون من عدد 1سهم عادي يمتلك حامله حق التصويت في شركة سولي رود للعقار المحدودة، وعدد 3 أسهم عادية يمتلك حاملها حق التصويت في شركة سولي رود للتمويل المحدودة.

أوضحت أن سعر العرض يكون 4 آلاف دولار للوحدة الواحدة، بالإضافة إلى عمولة اكتتاب التي تبلغ 1 % من سعر العرض عند الاكتتاب.

واشترطت أن يتم طرح الوحدات التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت للعملاء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

ونوهت إلى أن الجهة التي تتلقى طلبات الاشتراك هي شركة بيت الأوراق المالية، مشيرة إلى أن أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الاكتتاب.

وبينت أن مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة، على أن تدفع خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

وطالبت الهيئة من الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

يُشار إلى أن القرار الصادر بذلك يحمل رقم (167) لسنة 2022 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة بيت الأوراق المالية لتسويق وحدات صندوق سولي رود للعقار الصناعي؛ وذلك بعد الاطلاع على القوانين واللوائح المنظمة.

وكانت أرباح «البيت» تراجعت في النصف الأول من 2022 بنسبة 41 % لتسجل 1.93 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.28 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.